



## ورقة حقائق حول تطبيق الخطة الوطنية لقرار مجلس الأمن 1325 حزيران 2018

### مقدمة حول الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325

جاء إعداد الخطة الوطنية لتطبيق القرار 1325 تنويجاً لجهود اللجنة الوطنية لتطبيق القرار، التي تترأسها وزيرة شؤون المرأة، وتشمل في عضويتها 19 ممثلاً عن مؤسسات حكومية وأهلية فلسطينية. تمت عملية تشكيل اللجنة في العام 2012، وذلك بموجب القرار 14/27/08 م.و.س.ف، وصادق على الإطار الاستراتيجي لها في العام 2015، ما يعتبر تعزيزاً للتأكيد على أن فلسطين هي امتداد لأسرة المجتمع الدولي الذي يتأثر بأمن رعاية أعضائه، وليشكل هذا الإطار أساساً شمولياً لتوحيد الجهود المشتركة، والعمل ضمن رؤية واحدة وأهداف محددة تقود إلى تطبيقه في السياسات والتدابير المحلية. وباشرت اللجنة الوطنية، في العام 2016، بإعداد الخطة الوطنية لتطبيق القرار، بما ينسجم مع الرؤيا الفلسطينية له، وذلك في سياق الاحتلال الكولونيالي طويل الأمد للأراضي الفلسطينية، وانعكاساته على المرأة الفلسطينية في العديد من المحاور التي تشمل توفير الحماية للنساء والفتيات الفلسطينيات من انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، وتعزيز مشاركتهن في قضايا السلام والأمن، ومساءلة منتهكي حقوقهن، بما ينسجم مع القانون الدولي الإنساني، والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

تم إطلاق الخطة الوطنية لتنفيذ القرار 1325 للأعوام 2017-2019، التي ارتكزت، بشكل كبير، على ما عملت المرأة الفلسطينية على تحقيقه من إنجازات في مجال تطبيق القرار، وبموازاة خطة الائتلاف الأهلي النسوي لتنفيذ القرار، التي تنسجم مع الخطة الوطنية، وتبين أهداف الحركة النسوية الأهلية ومحاور تدخلها. كما تم اعتماد ممثلة وزارة شؤون المرأة في اللجنة مقررراً لتنفيذ الخطة، فشملت مهامها تنسيق عمل اللجنة الوطنية، ومتابعة تنفيذ الخطة مع جميع الأطراف ذوي الشأن؛ من وزارات ومؤسسات أهلية تعنى بتنفيذ الخطة.

### ملخص تنفيذي:

تم إعداد ورقة الحقائق بهدف المتابعة على مستوى الإنجاز بالنسبة للأهداف التي تتضمنها الخطة الوطنية لتنفيذ القرار 1325<sup>1</sup>، ورصد أبرز النجاحات والتحديات المرتبطة بتحقيق مخرجاتها وتنفيذ أنشطتها، هذا إضافة إلى دعم أعضاء اللجنة الوطنية في مراجعة المخرجات المتوقعة والواجب تنفيذها، أو الوصول إلى مقترحات في تعديل مسار التنفيذ وفقاً للتطورات ومجريات الأحداث المرتبطة بالسياق الفلسطيني، وبما يخدم التنفيذ للسنوات القادمة للخطة.

تم إعداد الورقة بمنهجية شملت أعضاء اللجنة الوطنية ومؤسسات أخرى ذات علاقة بها، تم تحديدها حسب الحاجة. فتمت، بدايةً، مراجعة الوثائق المرجعية للخطة ومجموعة من الدراسات والأدبيات التي توثق الوضع القائم/الحالي من منظور الأهداف الاستراتيجية ومؤشراتها، كما توثق أثر ونتيجة بعض المخرجات التي تم إنجازها<sup>2</sup>، حيث يتم استخدام هذه النتائج لقياس أي تغيير يطرأ على مستوى الإنجاز، ورصد مؤشرات الخطة، على الرغم من عدم وجود مرصد وطني لذلك حتى الآن. كما تمت مراجعة التقارير المنشورة لأعضاء اللجنة الوطنية ومؤسسات أخرى ذات علاقة مباشرة بالأهداف والمؤشرات، وصفحات التواصل

<sup>1</sup> وفق التعديلات المعتمدة في نظام المتابعة والتقييم الذي أعدته اللجنة الوطنية، مع إجراء بعض التعديلات على النتائج.

<sup>2</sup> مرفق الدراسات والأبحاث والمراجع في تقرير سير العمل.

الاجتماعي، لتوثيق ما أمكن من تدخلات. وبموازاة مراجعة الدراسات والأدبيات، تم تنظيم لقاءات فردية مع 17<sup>3</sup> من أعضاء اللجنة الوطنية، إضافة إلى 3 من ممثلي مؤسسات حكومية ذات علاقة، تم اللقاء بهم شخصياً، أو الاتصال هاتفياً عند تعذر تحديد اللقاء.

إن البيانات المتوفرة في هذه الورقة، وبخاصة على مستوى الأهداف الاستراتيجية ومؤشراتها، هي بيانات محدثة للعامين 2017 و/أو 2018 حسب ما يذكر لكل مؤشر، فتشمل الورقة جميع الإنجازات التي تم رصدها خلال المقابلات الفردية، أو من خلال قراءة التقارير والإصدارات الأخرى.

### تحديات خاصة بمتابعة النتائج ومستوى الإنجاز

تجدر الإشارة إلى أن تنظيم الخطة والمؤشرات أثر، بشكل كبير، على عملية إعداد الورقة، فنتيجة عدم وجود نظرية التغيير، فإن ذلك أدى إلى فجوة في الإطار المنطقي، وترابط بعض المخرجات المخططة بالهدف الاستراتيجي ومؤشرات الأثر لذلك الهدف. فعلى سبيل المثال، تعامل جميع مخرجات الهدف الاستراتيجي الأول مع تقديم الخدمات للنساء المتضررات من انتهاكات الاحتلال، وآلية التعامل مع الانتهاك الذي لا يسهم، بالضرورة، في الحد من عدد حالات العنف التي تتعرض لها النساء نتيجة الانتهاكات الإسرائيلية، فينطبق المثال على مؤشرات أثر أخرى مماثلة. هذا إضافة إلى الخلط بين الأثر والمخرج في العديد من الحالات؛ فعلى سبيل المثال، في الهدف الاستراتيجي الأول، نرى مؤشر الأثر المطروح في الخطة، وهو نسبة النساء الفلسطينيات المتضررات من انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي اللواتي يحصلن على المساعدات وبرامج التمكين من قبل المؤسسات الرسمية الفلسطينية، من مجمل عدد المتضررات، هو مؤشر لمخرج يتعلق بالخدمات، ولا يقيس أثر المساعدات على النساء المتضررات.

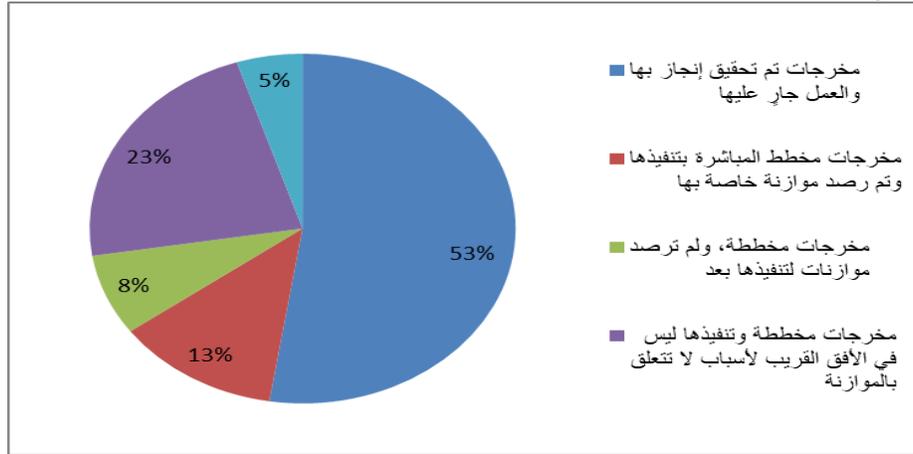
يعتبر الاستثمار في توطين القرار على مستوى مؤسساتي وسياساتي جوهرياً في متابعة النتائج قصيرة وبعيدة الأمد، وهو ما لم تتناوله الخطة، حيث تفنقر بعض الوزارات الخدمية إلى منهجيات واضحة لاستهداف النساء والفتيات الفلسطينيات اللواتي يتعرضن لانتهاكات الاحتلال، وأدوات متابعتها، وهو ما يعتبر قصوراً يؤثر مباشرة على فرصة تحقيق الأهداف بعيدة الأمد.

حقائق عامة حول مستوى الإنجاز في بلوغ مخرجات الخطة الوطنية لتنفيذ القرار 1325، التي بلغ عددها 41 مخرجاً، وفقاً لنتائج المقابلات التي تم إجراؤها مع أعضاء اللجنة الوطنية، ورصد المخرجات التي تم الإعلان عنها، ونشر نتائجها على الصفحات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي لجهات الأعضاء:

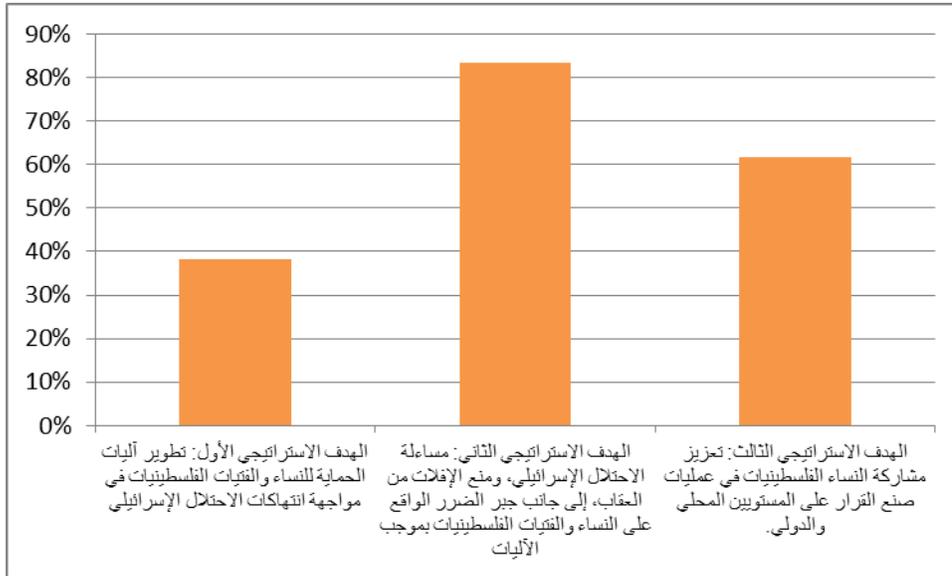
- تم تحقيق إنجاز في 53% من المخرجات المخططة، ولا يزال العمل فيها مستمراً.
- 18% من المخرجات المخططة التي لم تتم المباشرة بتنفيذها بعد، تم رصد موازانات لها.
- لم يتم رصد موازانات لـ 5% من المخرجات المخططة.
- 23% من المخرجات المخططة لا تعتبر فرصة بلوغها قريبة، وذلك لأسباب تتعدى توفر الموازنة، وتتمركز هذه المخرجات في الهدف الاستراتيجي الأول، وبخاصة المتعلقة بإعمار قطاع غزة، وتحسين البيئة الاستثمارية للنساء المتضررات من انتهاكات الاحتلال.

<sup>3</sup> المؤسسات الأعضاء في اللجنة الوطنية التي شاركت في اللقاءات الفردية: وزارة شؤون المرأة، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وزارة الشؤون الخارجية، وزارة الداخلية، وزارة العدل، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الإعلام، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الاتحاد العام للمرأة، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، مؤسسة الحق، مؤسسة مفتاح، منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف، طاقم شؤون المرأة، المرأة العاملة. أما من غير الأعضاء، فتم تنظيم لقاءات مع: وزارة شؤون القدس، وزارة الاقتصاد الوطني، والتواصل هاتفياً مع: وزارة شؤون الأسرى والمحررين، هيئة مقاومة الجدار.

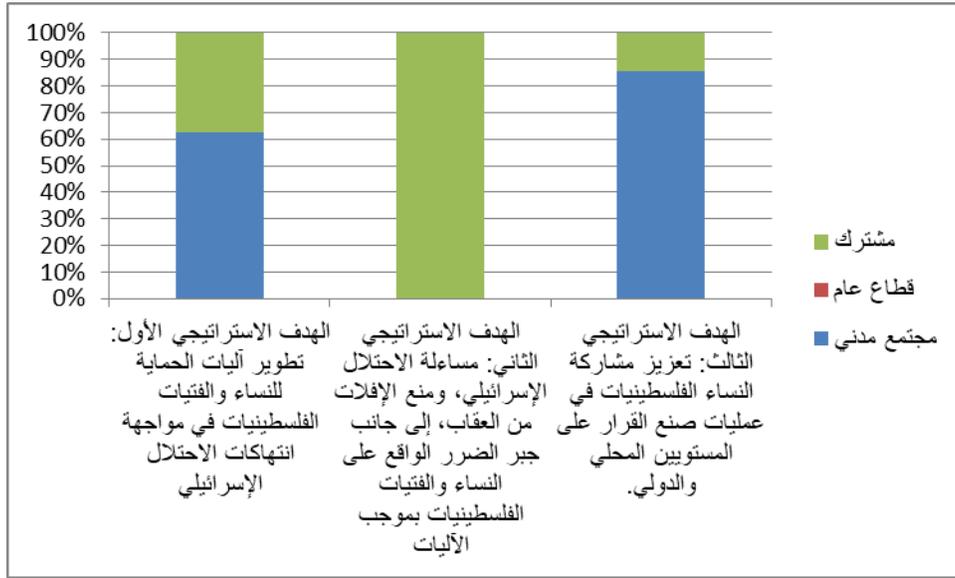
الرسم البياني (1): مستوى الإنجاز في بلوغ المخرجات المخططة، حيث تبين الأقسام التالية طبيعة ومكونات المخرجات لكل هدف استراتيجي على حدة



الرسم البياني (2): نسبة المخرجات المخططة التي تم تحقيق إنجاز فيها خلال العامين 2017 و2018 ولا يزال العمل عليها مستمراً حسب الهدف الاستراتيجي:



الرسم البياني (3): نسبة مساهمة الجهات المنفذة في المخرجات التي تم تحقيق إنجاز فيها ولا يزال العمل عليها مستمراً (2017-2018)



ويلاحظ من الرسم البياني أعلاه أن المخرجات المخطط إنجازها على مستوى مؤسسات القطاع العام منفردة، لم يتم تنفيذها، فهي ساهمت في تحقيق بعض المخرجات المخططة للعمل المشترك بين القطاعين العام والأهلي. فنرى أن مستوى الإنجاز في الهدف الاستراتيجي الثاني مرتفعاً، نتيجة التوافق والتنسيق بين القطاعين العام والأهلي في هذا الهدف.

### الهدف الاستراتيجي الأول: تطوير آليات الحماية للنساء والفتيات الفلسطينيات في مواجهة انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي

يدعم تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي سياستان رئيسيتان شملت الأولى تحسين نوعية خدمات الدعم للنساء والفتيات اللواتي يتعرضن للانتهاكات والتمييز المبني على النوع الاجتماعي، لاسيما العنف الذي تتعرض له النساء والفتيات الفلسطينيات نتيجة الانتهاك؛ فيما شملت الثانية تعزيز صمود النساء والفتيات الفلسطينيات تحت الاحتلال الإسرائيلي. وهاتان السياستان في جوهرهما تراعيان الدور الوطني الفلسطيني في جبر الضرر عن النساء اللواتي يتعرضن للانتهاكات الإسرائيلية والتمييز المبني على النوع الاجتماعي نتيجة الانتهاكات، مع محدودية التركيز على جانب توفير الحماية والأمن للنساء والفتيات الفلسطينيات، والمتعلق بالقواعد المتبعة لدى الجهة الاستعمارية المسلحة والمنتهكة لحقوقهن، التي لم تعلن التزامها بالقرار، وعدم تناول المجتمع الدولي لهذه القواعد في توفير الأمن والحماية للنساء والفتيات الفلسطينيات. كما تبين التدخلات المقترحة استهداف النساء اللواتي تعرضن لانتهاك مباشر، مع محدودية التطرق إلى الآثار المترتبة على انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني عامةً، على النساء والفتيات الفلسطينيات خاصةً.

وكما ذكر سابقاً، فإن عدم وجود ترابط واضح بين المخرجات المقترحة للمساهمة في تحقيق إنجاز على مستوى الأثر، إضافة إلى ضعف قدرات المؤسسات في مجال المراقبة والتقييم على مستوى النتائج، وضعف التنسيق بين أعضاء اللجنة، أدى إلى تدني فرصة توظيف المخرجات للمساهمة في تحقيق الأهداف.

## مجموعة حقائق – وفق مؤشرات الأثر المطروحة للهدف الاستراتيجي الأول

1. حالات العنف التي تتعرض لها النساء والفتيات الفلسطينيات من قبل الاحتلال الإسرائيلي بشكل مباشر شملت:
  - إصدار أوامر هدم خلال العام 2017، والرابع الأول من العام 2018، لـ 517 وحدة بناء في مناطق (ج) وفي القدس، نتج عنها ترحيل 774 فلسطينياً.
  - ارتفاع عدد الأسيرات الفلسطينيات إلى 62 أسيرة نهاية آذار 2018،<sup>4</sup> منهن 6 أسيرات دون سن الـ18، و21 أمماً لـ87 طفلاً، هذا إضافة إلى حرمان حوالي 6000 أم من أبنائهن وبناتهن الأسرى.<sup>5</sup>
  - ارتفاع المعدل الشهري لاعتداءات المستوطنين على المنازل والممتلكات الفلسطينية التي أسفرت عن خسائر بشرية أو ممتلكات إلى 21 حالة شهرياً في العام 2018، و14 حالة شهرياً في العام 2017.
  - ما لا يقل عن 110 اعتداءات على الصحافيات والمدافعات عن حقوق الإنسان خلال العام 2017، تشمل 42 حالة اعتداء جسدي.
2. حتى العام 2016، 55% من النساء الفلسطينيات شهدن تجربة عنف واحدة على الأقل، مرتبطة بممارسات الاحتلال الإسرائيلي.<sup>6</sup>
3. 33% من النساء اللاجئات في الضفة الغربية وقطاع غزة تعرضن لعنف مباشر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.<sup>7</sup>
4. عمليات الاعتقال والاقترام الليلي في الضفة تصل إلى ما معدله 432 عملية شهرياً في العام 2018، مقارنة مع معدل 240 عملية شهرياً في العام 2017.<sup>8</sup> في العام 2017، فقدت 17 من النساء المقدسيات حق الإقامة في القدس، ومنعن من حقوقهن الاجتماعية.
5. وصلت نسبة الفتيات والنساء الفلسطينيات اللواتي لم يتلقين الخدمات الصحية، بسبب عدم الحصول على تصاريح من الاحتلال الإسرائيلي للعلاج في القدس وخارج قطاع غزة وخارج فلسطين، من أصل اللواتي قدمن للحصول على تصاريح للعلاج في الخارج إلى 46% في قطاع غزة؛ أي إن ما معدله 490 طلباً شهرياً يتم رفضه أو تأجيله.
6. حول نسبة النساء الفلسطينيات المتضررات من انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي اللواتي يحصلن على المساعدات وبرامج التمكين من قبل المؤسسات الرسمية الفلسطينية، من إجمالي عدد المتضررات: 39% من النساء المتضررات مباشرة من قرارات الهدم، والمخالفات في القدس ومناطق (ج) حصلن على مساعدة اجتماعية مالية. إضافة إلى 973 عائلة على الأقل في مناطق (ج)، وجمعيات نسوية أخرى، و0.03% من الأسيرات المحررات.<sup>9</sup> هذا إضافة إلى توفير المساعدة القانونية لست من الأسيرات في سجون الاحتلال.

<sup>4</sup> [https://www.ochaopt.org/sites/default/files/demolition\\_report\\_16\\_04\\_2018.pdf](https://www.ochaopt.org/sites/default/files/demolition_report_16_04_2018.pdf).

<sup>5</sup> <http://www.addameer.org/publications/israeli-occupation-continues-violate-rights-palestinian-women>.

<sup>6</sup> <http://palestine.unwomen.org/en/digital-library/publications/2018/02/images-palestine-report>.

<sup>7</sup> السير فوق الجثث، اقتحام غرف، تهديد بالكلاب، اعتداء جسدي وجنسي، إهانة، اعتقال، حجز وتحقيق، منع من وداع أهل:  
<http://www.miftah.org/PublicationDetails.cfm?id=111>

<sup>8</sup> [http://www.emro.who.int/images/stories/palestine/documents/WHO\\_monthly\\_Gaza\\_access\\_report\\_Dec\\_2017-final.pdf?ua=1](http://www.emro.who.int/images/stories/palestine/documents/WHO_monthly_Gaza_access_report_Dec_2017-final.pdf?ua=1)

<sup>9</sup> يوجد تحفظ إلى حد ما من نشر هذا النوع من البيانات لاعتبارات سياسية واعتبارات التمويل.

## المخرجات الرئيسية في الهدف الاستراتيجي الأول

مع مراعاة محدودية القدرة على رصد مؤشرات المخرجات، على الرغم من وضوح بعض المخرجات، فإن جميع المؤشرات التي تتعلق بعدد النساء المتضررات، اللواتي حصلن على خدمات قانونية واجتماعية وصحية، غير متوفرة لسببين رئيسيين؛ أولهما أن الخدمات المقدمة من قبل الجهات أعضاء اللجنة الوطنية، لا تمثل جميع مقدمي الخدمات، ولا توجد فعلياً آلية موحدة لرصد الخدمات المقدمة من المجتمع المدني أو الحكومي أو الدولي لهذه الفئة بالذات، فعلى سبيل المثال، لم تضم اللجنة الوطنية مقدمي الخدمات في القطاع العام في قطاع غزة، أو مقدمي الخدمات الدوليين مثل الأونروا (UNRWA)، أو مقدمي خدمات إضافيين من المجتمع المدني؛ مثل مؤسسة الضمير، وذلك على الرغم من أن هذه المؤسسات تستهدف، بشكل مباشر، النساء والفتيات اللواتي يتعرضن للعنف نتيجة ممارسات الاحتلال. ثاني الأسباب هو عدم ملاءمة العمليات والبرامج في مؤسسات القطاع الحكومي، باعتبار هذه الفئات المحددة ضمن الخطة كأولوية، لا يتم استهدافها بشكل مباشر، أو رصدها أو توثيقها<sup>10</sup> في عمليات وزارات الاختصاص.

## قضايا خاصة بمخرجات مخطط لها ضمن الخطة

- لم يتم التعاطي رسمياً مع قضايا النساء في عمليات إعادة الإعمار والمخرجات المتعلقة بها في الخطة ضمن بند الحماية، وذلك لتعطل عملية إعادة الإعمار نفسها، نتيجة القيود الإسرائيلية والمصرية المفروضة على المعابر، وعدم وفاء المانحين بالتزاماتهم المالية، والانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس، ما أضعف آلية إعادة الإعمار.<sup>11</sup>
- التدخلات المقترحة لوزارة العدل هي تدخلات آنية، ولا تقع ضمن أولويات الوزارة، وعلى الرغم من تحصيل موازنة لتنفيذ بعضها، فإن استمرارية النتيجة من التدخل تبقى محل السؤال. ومثال ذلك تطوير دليل الخدمات القانونية، وتدريب مقدمي الخدمات القانونية على استخدامه، الأمر الذي يعد نشاطاً مرحلياً لا يؤدي بأي حال إلى استمرارية متابعة وزارة العدل لهذا الجانب؛ سواء على مستوى تقديم خدمات، أو استشارات قانونية.
- لم تتم المباشرة بالعمل على أي من التدخلات المتعلقة بتطوير البيئة الاستثمارية للمبادرات من النساء المتضررات من انتهاكات الاحتلال ضمن الخطة، وذلك لعدم مواءمتها مع أولويات وبرامج وزارة الاقتصاد الوطني، إلا أن بعض الجهود ما زالت تدفع باتجاه النظر فيها.
- لم يتم العمل على تفعيل قانون العاصمة،<sup>12</sup> وهناك تساؤلات جدية حول إمكانية تفعيله، والتأثير سياسياً نحو ذلك.
- بعض المخرجات المخططة (مثل أدلة تقديم الخدمات الاجتماعية، وقاعدة بيانات المؤسسات مقدمة الخدمات) متوفرة من قبل الخطة، ومن الممكن تطويرها لا غير. وعلى الرغم من إقرار الخطة الوطنية للقرار، والمنسجمة مع أجندة السياسات الوطنية، لوحظ في بعض المقابلات وجود تحفظ لدى المقرر العام للخطة وبعض ممثلي وزارات الاختصاص على الهدف المتعلق بمساءلة الاحتلال، لأسباب تتعلق بالتمويل بشكل رئيسي، الأمر الذي يضعف من فرص توطين القرار في القطاع العام. وهناك مثال آخر يتعلق بالأمانة العامة لمجلس الوزراء، ومساهمة أعضاء اللجنة الوطنية من الأمانة في توطين مشاركة النساء في عمليات إعادة الإعمار، والضغط نحو المصالحة الوطنية.

<sup>10</sup> من أمثلة ذلك، الحماية للمتضررات من عنف الاحتلال لدى وزارة التنمية الاجتماعية، ليس ضمن البرامج، أو من ضمن أولويات الاستهداف ولا أنظمة المتابعة والتقييم، وينطبق ذلك على وزارة العدل وعلاقتها بالخدمات القانونية لهذه الفئات.

<sup>11</sup> حسب ما أفادت به وحدة النوع الاجتماعي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

<sup>12</sup> <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14141>

### مخرجات محددة تم إنجازها ولا يزال العمل بها مستمراً

- خلال العامين 2017 و2018، قدمت منظمات المجتمع المدني الأعضاء في اللجنة خدمات اجتماعية لما لا يقل عن 1720 سيدة من الفئات المستهدفة في الخطة.
- قدمت منظمات المجتمع المدني خدمات الصحة النفسية لما لا يقل عن 1850 من النساء خلال العام 2017 والرابع الأول من العام 2018.
- تنظيم المجتمع المدني لزيارات شهرية للوفود والنشطاء الدوليين في المناطق المتضررة من انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، بمشاركة المختصين بقضايا النوع الاجتماعي، وذلك بهدف زيادة أعداد المتضامنين الدوليين والحقوقيين مع قضايا النساء اللواتي يتعرضن للانتهاكات.
- تنظيم المجتمع المدني سبع مبادرات موجهة على الأقل، تستهدف المؤسسات الدولية من مقدمي الدعم والخدمات في المناطق ذات الأولوية حسب الخطة.
- هناك على الأقل ثلاثة خطوط ساخنة مجانية تقدم خدمات متخصصة للنساء الفلسطينيات، وتشمل النساء اللواتي يتعرضن لانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي.
- تدريب 495 من مقدمي الخدمات الاجتماعية والصحية على الأقل، حول التعامل مع حالات النساء المتضررات، منهم 75 حول التعامل مع الألغام.
- تدريب ما لا يقل عن 60 سيدة في مجال إدارة المشاريع.

### مخرجات تمت المباشرة في العمل عليها (مخططة للعام 2018) وتم رصد موازنات خاصة بها:

- إنشاء قاعدة بيانات بين المؤسسات الأمنية، وبشكل خاص الارتباط العسكري، (من اعتقال للنساء والأطفال أو حالات اعتداء، أو هدم بيوت أو مدارس).
- حصر المؤسسات التي تقدم منحاً وقروضاً للنساء المتضررات من الانتهاكات الإسرائيلية لدى الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

## أبرز التحديات والتوصيات المرتبطة بتنفيذ مخرجات الهدف الاستراتيجي الأول:

### التحدي الأول: ضعف الموازنات المخصصة لتحقيق مخرجات الخطة

تخصيص موازنات لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعدل والاقتصاد لتوطين القرار ومتطلبات تنفيذ الخطة الوطنية، بما يشمل آليات استهداف النساء والفتيات الفلسطينيات اللواتي يتعرضن للعنف نتيجة انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، ورصد موازنات خاصة بتقديم الخدمات لهن، مع مراعاة المناطق ذات الأولوية كما اعتمدها الخطة الوطنية.

#### توصيات أعضاء اللجنة الوطنية والوزارات المختصة

1. وضع النساء المتعرضات لعنف الاحتلال ضمن الأولويات الاستراتيجية لوزارات الاختصاص، وبخاصة في وزارات التنمية الاجتماعية والاقتصاد الوطني والعدل، هذا إضافة إلى تصويب برامج وآليات العمل لاستهدافهن، وتوثيق الخدمات المقدمة لهن.
2. تنسيق العمل في عمليات الرصد مع النظام الوطني للمراقبة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

#### توصية الجهة الاستشارية

1. البحث في فرص البناء على الإنجازات السابقة من أدلة ومراسد لزيادة الكفاءة في التنفيذ، مثل دليل المؤسسات مقدمة الخدمات الذي أعدته "مفتاح" قبل إعداد الخطة.

التحدي الثاني: تفرغ القدس من المؤسسات العاملة فيها، ما أدى إلى محدودية عدد المؤسسات التي تستهدف النساء والفتيات الفلسطينيات اللواتي يتعرضن لعنف الاحتلال اليومي في القدس على مستوى تقديم الخدمات، ورصد الانتهاكات اليومية لحقوقهن

#### توصيات أعضاء اللجنة الوطنية والوزارات المختصة

1. إضافة مشاركة المؤسسات العاملة في القدس ضمن اللجنة الوطنية، مثل مركز القدس للمساعدة القانونية، ووزارة شؤون القدس، ومركز القدس للنساء، إضافة إلى وزارة الأوقاف الإسلامية.
2. زيادة مستوى التنسيق بين المنظمات والجهات العاملة في القدس والمؤسسات الرسمية الحكومية.

#### توصيات الجهة الاستشارية

اتباع النهج المبني على الحقوق في المؤسسات الرسمية والتعامل مع الجانب الحقوقي للانتهاكات التي تتعرض لها النساء والفتيات في القدس، إلى جانب الخدمات المقدمة لهن.

التحدي الثالث - ملاحظات المستشار: وجود فجوة بين صناع القرار وبعض ممثلي المؤسسات الرسمية أعضاء اللجنة (المكافين)

#### توصيات أعضاء اللجنة والوزارات المختصة:

1. التزام أعضاء اللجنة من المؤسسات الرسمية بأولويات الخطة على مستوى السياسات، واستهداف مناطق وفئات عدة.
2. زيادة التنسيق والتواصل مع وزارات الاختصاص التي لم تشملها اللجنة الوطنية، وبالأخص وزارات الاقتصاد الوطني، وشؤون القدس، والأشغال العامة.

#### توصية الجهة الاستشارية

بناء قدرات العاملين في وزارات الاختصاص حول أدوارهم في تطبيق الخطة وآليات دمجها ضمن أولويات العمل، وبشكل أخص في تطوير برامج تستهدف النساء والفتيات اللواتي يتعرضن لعنف الاحتلال وأدوات وأنظمة المتابعة لهذه البرامج، ضمن أنظمة الوزارة.

## الهدف الاستراتيجي الثاني: مساءلة الاحتلال الإسرائيلي، ومنع الإفلات من العقاب، إلى جانب جبر الضرر الواقع على النساء والفتيات الفلسطينيات بموجب الآليات الدولية والوطنية

يأتي تحقيق هذا الهدف ضمن سياسة العمل على مساءلة الاحتلال الإسرائيلي، دولياً ووطنياً، على جرائمه بحق النساء والفتيات الفلسطينيات، وتعزيز القدرات المؤسسية فيما يتعلق بآليات رصد وتوثيق ما يتصل بإنفاذ محاور القرار 1325، وهو ما ينسجم، إلى حد كبير، مع المحور الأول من محاور أجندة السياسات الوطنية التي تعنى بتفعيل آليات مساءلة الاحتلال نحو تجسيد الدولة المستقلة، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية على حدود 1967. وعلى الرغم من التحديات الجمة التي تواجه تحقيق هذه الأولوية الوطنية، فإن التدخلات المقترحة في الخطة الوطنية، تساهم في إيصال صوت النساء الفلسطينيات إلى الجهات الدولية ذات العلاقة، إذ تركز على توفير بيانات حول الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين وأثرها المتعدد الجوانب على النساء والفتيات الفلسطينيات، وهذا ما يعد جوهرياً في الضغط نحو مشاركة النساء في قضايا الحل، إضافة إلى الضغط نحو المساءلة.

تري المنظمات النسوية والحقوقية الأعضاء، ووزارة الخارجية، أن فصل قضايا النساء عن القضايا الفلسطينية العامة في مجال مساءلة الاحتلال، أمر غير سهل، نتيجة تعدد الآثار المترتبة على انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الفلسطينيين بشكل عام. إلا أن بعض المؤسسات النسوية والحقوقية ترى ضرورة التركيز على الانتهاكات المباشرة التي شملت قضايا الاعتقال، وهدم المنازل، واعتداءات المستوطنين، والاعتداءات الليلية على المنازل، والتعرض للعنف الجسدي واللفظي المباشر. فعلى سبيل المثال، فإن تصعيد عنف الاحتلال الموجه على قطاع غزة، نجم عنه ارتفاع حاد في مستويات الفقر، وازدياد في الإفات الاجتماعية التي أدت إلى تعريض النساء إلى عنف محلي مبني على النوع الاجتماعي، شمل القتل، والإهانة، والاعتصاب، وغيرها.<sup>13</sup> مثال آخر يشمل الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق النساء والفتيات بناء على سياسة العقاب والعقاب الجماعي التي يتعرض لها المواطن الفلسطيني بجميع فئاته دون تمييز من إغلاق وحواجز، واستخدام الأسلحة، والأسلحة المحرمة دولياً، وغيرها.

13

## مجموعة حقائق حول مستوى تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني وفق مؤشرات الأثر للعامين 2017 و2018

1. من ضمن ثمانية قرارات صادرة عن مجلس حقوق الإنسان، وهيئات الأمم المتحدة المختلفة خلال العامين 2017 و2018 حول حقوق الفلسطينيين، وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، تم استصدار قرار واحد من قبل لجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة يخص النساء والفتيات الفلسطينيات بشكل مباشر.<sup>14</sup>
2. منعت إسرائيل زيارة المقرر الخاص لحقوق الإنسان من دخول الأراضي الفلسطينية، وجاءت آخر زيارة للسيدة دوبرافكا سيمونوفيتش، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، في العام 2016.
3. خلال العامين 2017 و2018، تناول اثنان من أصل ما لا يقل عن 32 تقريراً دورياً وشهيراً أصدرتها منظمات حقوق الإنسان للأمم المتحدة حول فلسطين (مكتب المنسق لعملية السلام في الشرق الأوسط،<sup>15</sup> مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان،<sup>16</sup> ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية،<sup>17</sup> وتقارير مجلس الأمن حول المرأة والأمن والسلام)<sup>18</sup> انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق النساء والفتيات الفلسطينيات بشكل واضح.<sup>19</sup>
4. تم تضمين انتهاكات حقوق الإنسان الواقعة على الفلسطينيين بشكل عام في الإحالة المقدمة إلى محكمة الجنايات الدولية خلال العام 2018، ولم يتم تضمين انتهاكات مباشرة على حقوق النساء والفتيات الفلسطينيات.

## المخرجات الرئيسية للهدف الاستراتيجي الثاني:

- تقديم على الأقل أربعة بلاغات ومذكرات تكميلية ومتابعة لدى مكتب الادعاء العام للمحكمة الجنائية الدولية، إضافة إلى تقرير شهري حول الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي تقدمه وزارة الخارجية، وشملت الموضوعات تقديم دولة فلسطين إحالة حول جرائم الاحتلال الإسرائيلي، والجرائم التي ارتكبتها الاحتلال الإسرائيلي ضد الإنسانية، وتقديم بلاغ حول الجرائم الإسرائيلية مع التشديد على الجرائم المرتكبة بحق الأطفال الفلسطينيين، بمن فيهم الفتيات (قضية عهد التميمي)، كما قدم المجتمع المدني بلاغاً لدى المدعي العام حول تعطيل إسرائيل لفتح تحقيق جدي في جرائم الحرب الإسرائيلية خلال العدوان على قطاع غزة في العام 2014، وملف الأدلة حول جرائم الحرب الإسرائيلية والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية بما فيها القدس.
- شاركت وزارة الخارجية في الجلسة المفتوحة في مجلس الأمن حول المرأة والأمن والسلام، وقدمت مداخلة شفوية ومكتوبة حول الخطة الوطنية، وحول انتهاكات الاحتلال، طالبت فيها بضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وبخاصة النساء والفتيات الفلسطينيات.

<sup>14</sup> أربعة قرارات صادرة عن مجلس حقوق الإنسان في دورته الـ 37، وهي:

1. قرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.
2. قرار حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.
3. قرار المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل.
4. قرار ضمان المساءلة والعدالة في جميع انتهاكات القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.
5. قرار في الجلسة الخاصة رقم 28 لمجلس حقوق الإنسان حول انتهاكات القانون الدولي في سياق الاحتجاجات المدنية واسعة النطاق التي أدانت انتهاكات الاحتلال، وقرار تشكيل لجنة تقصي حقائق دولية في جرائم الاحتلال منذ 2018/03/30.
6. قرار حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة لها الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الخاصة بوضع المرأة.
7. قرار تقديم الدعم للخدمات الصحية اللازمة للشعب الفلسطيني بمن فيه السجناء والمحتجزون.
8. قرار مؤتمر العمل الدولي الذي تنظمه منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة حول تشكيل لجنة دولية للنظر في أحوال العمال في الأراضي العربية المحتلة [mission report](#).

<sup>15</sup> <https://unsco.unmissions.org/unsco-reports>

<sup>16</sup> <http://www.refworld.org/country,,UNHCR,,PSE,,,0.html>

<sup>17</sup> <https://www.ochaopt.org/reports>

<sup>18</sup> <http://www.securitycouncilreport.org/un-documents/search.php?IncludeBlogs=10&limit=15&tag=%22Secretary-General%27s%20Reports%22+AND+%22Women%20Peace%20and%20Security%22&ctype=Women,%20Peace%20and%20Security&rtype=Secretary-General%27s%20Reports&cbtype=women-peace-and-security>

<sup>19</sup> تقريران لمكتب المفوض السامي.

- شارك ما لا يقل عن 8 من المنظمات الأهلية في جلسات وأحداث موازية، على هامش جلسات مجلس حقوق الإنسان 34، و35، و36، و37 و38، تم فيها تقديم مداخلات شفوية ومكتوبة، وتوصيات، حول حالة حقوق الإنسان والانتهاكات الإسرائيلية التي يتعرض لها الفلسطينيون، وبخاصة النساء والأطفال، إضافة إلى المشاركة في عرض مؤسسات المجتمع المدني تقريرها حول الانتهاكات الإسرائيلية للموارد الطبيعية في منطقة الأغوار، وأثر البيئة القسرية على حقوق الفتيات والنساء الفلسطينيات.
- في توظيف الاتفاقيات والمعاهدات التي تتضمن إليها فلسطين في مساءلة الاحتلال الإسرائيلي على الانتهاكات التي يرتكبها بحق النساء والفتيات الفلسطينيات، قدمت دولة فلسطين شكوى إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في 2018/04/24، حول مخالفة إسرائيل للاتفاقية، ومجموعة من الانتهاكات (من خلال سياسات وممارسات) تهدف إلى إيجاد كيان ديموغرافي بأغلبية يهودية في فلسطين. كما عملت اللجنة الخاصة بتقرير المعاهدة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، على الإجابة عن قائمة المسائل للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حول التأثير السلبي للاحتلال على المرأة الفلسطينية، ومدى انتهاكه لحقوقها، كما شارك المجتمع المدني الفلسطيني في الجلسة الـ 68 للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقدم تقريره حول الانتهاكات الإسرائيلية، وعدم التزام دولة الاحتلال بحقوق النساء التي كفلتها المعاهدة الدولية لإنهاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما قدم المجتمع المدني نداء عاجلاً إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالإسكان المناسب للتدخل، بشكل طارئ، لمنع قرار الهدم في منطقة الخان الأحمر الذي يضم ترحيل 180 فلسطينياً.
- مشاركة ما لا يقل عن 8 من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، من خلال تقديم 4 تقارير بديلة على الأقل، وتنظيم 4 أحداث موازية، وذلك على هامش جلسات لجنة "سيداو"، لمراجعة تقرير إسرائيل حول التزام إسرائيل في المعاهدة الدولية، وتقديم تقرير بديل خلال عملية المراجعة الدورية لحالة حقوق الإنسان حول التزام إسرائيل في المعاهدة الدولية. كما تم تقديم تقرير مشترك لمؤسسات المجتمع الأهلي ومنظمات دولية إلى لجنة "سيداو" في جلستها الـ 70، والوقوف على الانتهاكات الإسرائيلية بحق النساء والفتيات الفلسطينيات في القدس ومناطق (ج) وقطاع غزة، وتقرير بديل حول الحق في لم الشمل وتشكيل عائلة، وانتهاك إسرائيل لهذا الحق الذي ضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية "سيداو"، ووضع النساء الفلسطينيات في سجون الاحتلال، بما يتناقض مع القانون الدولي الإنساني، والتوصية العامة رقم 30 في "سيداو".
- مشاركة المجتمع المحلي الفلسطيني في جلسة مجموعة الأعمال وحقوق الإنسان حول دور الشركات الخاصة في بناء وتشديد المستوطنات غير القانونية، وفي بناء جدار الفصل العنصري. تقديم "تقرير كرامة" الذي أعدته 4 مؤسسات فلسطينية نسوية، وتمت مناقشته في جلسة الـ 62 للجنة وضع المرأة (CSW) في آذار 2018 حول الانتهاكات التي تمارس بحق النساء اللاجئات الفلسطينيات، والنساء المقدسيات، إضافة إلى النساء في قطاع غزة، والنساء الأسيرات.
- حول وجود نظام وطني فاعل لرصد وتوثيق ما يتصل بإنفاذ محاور قرار 1325، تم تطوير نظام الرقابة والتقييم الخاص بتنفيذ الخطة الوطنية للقرار 1325، وبأشرت الجهة المسؤولة عنه (وزارة شؤون المرأة) بتفعيل جمع التقارير الدورية وفق ما يقترحه النظام. كما تم تشكيل فريق عمل الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، لتوثيق جرائم الاحتلال وتقصي الحقائق بشأنها، مقرره وزارة الداخلية، ويشارك في عضويته 3 نساء.
- إصدار هيئة شؤون الأسرى والمحررين تقريراً حول الأسيرات في سجن الدامون.
- تدريب ما لا يقل عن 1930 من فئة النساء والشباب في مجال الرصد وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية بحق النساء الفلسطينيات، وإعداد التقارير الخاصة بها.
- تغطية دورية لانتهاكات الاحتلال إعلامياً، وإصدار وزارة الإعلام 12 إنفوغرافاً حول انتهاكات الاحتلال على الصحفيين والصحافيات، وحول الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال، إضافة إلى فيديو حول تنميط صور المرأة في الإعلام الإسرائيلي.

## أبرز التحديات في تحقيق مخرجات الهدف الاستراتيجي الثاني والتوصيات لتجاوزها كما أشار إليها أعضاء اللجنة الوطنية من خلال المقابلات:

### التحدي الأول: صعوبة تبني مشاريع القرارات من قبل هيئات الأمم المتحدة بسبب تأثير الضغط السياسي على الدول للمصادقة

#### توصيات أعضاء اللجنة الوطنية

1. مواصلة طرح قضايا النساء في الجلسات والاجتماعات العامة، وضمن اجندات أجهزة الأمم المتحدة، وتقديم مشاريع القرارات للضغط نحو إدانة الاحتلال الاسرائيلي ومساءلته.
2. اضافة الى استهداف السفراء الفلسطينيين وتزويدهم ببيانات دورية تتعلق بالعنف الذي تتعرض له النساء والفتيات الفلسطينيات؛ لاستخدامها في الضغط على الجهات الدولية لتوفير الحماية لهن، ومساءلة منتهكي حقوقهن.
3. الاستمرار في تقديم التقارير الشهرية إلى محكمة الجنايات الدولية، حول جرائم الاحتلال بحق الفلسطينيين وإعداد تقارير خاصة من قبل الوزارة المختصة، ومؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في هذا المجال حول الانتهاكات التي تتعرض لها النساء والفتيات والفلسطينيات، وما يترتب عليه من تعريضهن للعنف.

### التحدي الثاني: ضعف في مستوى كفاءة و قدرات المؤسسات الوطنية في إعداد المعلومات اللازمة بالمستوى الدولي المطلوب

#### توصيات أعضاء اللجنة الوطنية

1. تطوير الكفاءات على مستوى الإدارات التنفيذية في مجال الرصد والتوثيق وتطوير الأنظمة ذات الصلة، في حين تم تشكيل لجنة وطنية بهدف الرصد تترأسه وزارة الخارجية، إلا أن توطين القرار يتطلب دمج قضايا النساء اللواتي يتعرضن لعنف الاحتلال ضمن أنظمة وبرامج وزارات الاختصاص كافة؛ من مقدمة خدمات، إلى الوزارات السياسية وأجهزة الأمن.
2. إعطاء الجهاز المركزي للاحصاء دوراً مركزياً في جمع البيانات والمؤشرات ذات الصلة، وذلك ضمن النظام الوطني، وهذا ما يعزز من توطين القرار والتعامل مع القضايا التي يمسه باعتبارها قضايا وطنية ذات أولوية.

### التحدي الثالث: ضعف التنسيق بين أعضاء اللجنة وبين المؤسسات الحكومية ووزارات الاختصاص

#### توصيات أعضاء اللجنة الوطنية ووزارات الاختصاص ذات العلاقة:1.

- 1.2. النظر في آلية للتنسيق والمتابعة مع الجهات الحكومية وغير الحكومية التي ليست بالضرورة أعضاء في اللجنة، لطرق قضايا الانتهاكات التي تتعرض لها النساء والفتيات الفلسطينيات، بما فيها السفارات والبعثات الدبلوماسية، والمؤسسات الدولية ووزارات خدمية وسياساتية على حد سواء، إضافة إلى ائتلاف المؤسسات الحقوقية في فلسطين.
- 2.3. تكثيف اللقاءات وتبادل المعلومات والبحث عن فرص استثمار عضوية وزارات الاختصاص بشكل مكمل ومتكامل (مثل مشاركة وزارة الإعلام في أنشطة تتعلق بقضايا المساءلة والاستثمار في الإعلام الدولي)، وتشكيل لجان متخصصة وبخطط تنفيذية واضحة مع تحديد الأدوار.

## الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز مشاركة النساء الفلسطينيات في عمليات صنع القرار على المستويين المحلي والدولي

في سياق الدور المركزي الذي منحه القرار الأممي للنساء للمشاركة في صنع القرار في قضايا السلم والأمن، حيث يحث الدول الأعضاء على ضمان زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها؛ ويشجع على زيادة مشاركة المرأة في جميع مستويات صنع القرار في عمليات حل الصراعات وإحلال السلام؛ أطلقت الخطة الوطنية مجموعة من السياسات التي تهدف إلى تطوير وزيادة تمثيل النساء، وبخاصة على المستوى القيادي في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ودعم مشاركتها في المؤسسات الدولية، لما فيه من أثر على إضافة البعد الجنساني في تحليل الاحتلال الكولونيالي طويل الأمد في الحالة الفلسطينية، والآثار المترتبة على النساء والفتيات الفلسطينيات، هذا إضافة إلى سياسة تعزيز دور النساء في الحفاظ على السلم الأهلي، باعتبار أن النساء هن من أكثر الفئات المتأثرة بحالة الانقسام السياسي لقطاع غزة عن الضفة الغربية، وزيادة فرصة مشاركة النساء في المصالحة الوطنية، بما يكفل الحد من الانتهاكات، وبخاصة العنف الواقع على المرأة الفلسطينية نتيجة هذا الانقسام من عنف مباشر، أو من خلال الاستراتيجيات السلبية للتعامل مع قضايا العنف والحد منها، مثل الزواج المبكر.

وتجدر الإشارة، هنا، إلى أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تعبر، بشكل أوسع وأكثر صراحة، عن معايير مشاركة النساء في مختلف المجالات، بما فيها مناصب صنع القرار، وهذا ما لفت إليه النظر العديد من المؤسسات الأعضاء في اللجنة الوطنية خلال المقابلات، ما يطرح تساؤلاتٍ حول جدوى الاستثمار في القرارين من ناحية مشاركة النساء في عمليات صنع القرار.

## مجموعة حقائق بالاستناد إلى مؤشرات الأثر

1. نسبة النساء في المجلس التشريعي 12.1%.
2. تشكل النساء نسبة ما معدله 20% من أعضاء الأمانة العامة للفصائل والأحزاب السياسية.<sup>20</sup>
3. جاءت نتائج مشاركة النساء خلال العام 2018 في المجلس الوطني بنسبة 11.6%، واللجنة التنفيذية 0.067%، وفي المجلس المركزي 0.05%، أما في النقابات العمالية، فلم يحدث أي تغيير جوهري عن العام 2016؛ أي بنسبة 21.5%.<sup>21</sup>
4. وفقاً لديوان الموظفين، ارتفعت نسبة النساء في مواقع إدارية علياً من 11% إلى 13% حتى منتصف 2018.
5. تراجعت نسبة النساء في القضاء في الضفة الغربية إلى 15.5% في العامين 2017 و2018،<sup>22</sup> وإلى 20% في النيابة العامة في العام 2018، مقارنة بنسبة القضاة في الضفة الغربية 18.8% و21.2% في النيابة العامة خلال العام 2016.
6. ارتفعت نسبة السفيرات الممثلات لدولة فلسطين إلى حوالي 5.8% في العامين 2017 و2018.
7. عدد النساء الفلسطينيات في لجنة المفاوضات امرأة واحدة فقط.

## المخرجات المنجزة خلال العامين 2017 و2018:

- رفع المجتمع المدني الفلسطيني، من أعضاء اللجنة الوطنية، ما لا يقل عن أربع مذكرات وعرائض إلى الحكومة، حول مشاركة النساء، وشملت الموضوعات مشاركة المرأة في منظمة التحرير الفلسطينية، وفي لجان المصالحة الوطنية والحوارات الوطنية في القاهرة، وحول حرية التعبير، وحول نتائج المؤتمر الوطني.
- أعدت منظمات المجتمع المدني من أعضاء اللجنة، 5 دراسات حول مشاركة النساء في مواقع صنع القرار، وتخصصت الموضوعات في مشاركة النساء في منظمة التحرير، وتجربة القيادة التحولية والمجالس المحلية، والمشاركة السياسية للمرأة، ونماذج البرلمانات، وحول تجربة النساء في المفاوضات.
- لتعزيز السلم الأهلي، نظمت مؤسسات المجتمع المدني ما لا يقل عن 179 لقاءً جماهيرياً ووطنياً في كل من الضفة وقطاع غزة حول مشاركة النساء في انتخابات المجالس المحلية، ومفهوم المواطنة، وآليات اتخاذ القرار ... وغيرها.
- بضغط من المجتمع المدني، ارتفع عدد النساء المشاركات في لجان المصالحة إلى 4 نساء.
- بهدف بناء قدرات القيادات الشابة من قواعد الأحزاب في الضفة الغربية وقطاع غزة، فيما يخص مفاهيم بناء السلم الأهلي، والقيادة، وحل النزاعات، والمبادرة، نفذ المجتمع المدني ما لا يقل عن 10 دورات تدريبية، استهدفت 225 متدرباً ومتدربة.
- تشارك الطالبات في مجالس الطلبة في جامعات الضفة الغربية بنسبة 12.4%.
- شاركت منظمات المجتمع المدني فيما لا يقل عن ست حملات، تستهدف تعزيز مشاركة النساء في صنع القرار على المستوى الوطني. وتناولت الحملات موضوعات المشاركة في المجالس المحلية، ولجان المصالحة، والحق في السكن اللائق، وإنهاء الانقسام، وكسر الصمت (مشاركة اللاجئات الفلسطينيات)، وبمشاركة ما لا يقل عن 2400 شخص من المجتمع المحلي والمدني وصناع القرار.

<sup>20</sup> وفق بعض الدراسات السابقة، تشكل النساء حوالي 25% من مؤتمر حركة فتح، و33% من مجلسها الثوري، و40% من لجنتها الحركية العليا. أما النساء في الجبهة الشعبية، فيشكلن 10% من لجنتها المركزية، فيما يشكلن 19.5% من اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية في الضفة الغربية، و16.5% من لجنتها المركزية في قطاع غزة. وفي "فدا"، تشكل النساء 30% من المكتب التنفيذي، و19% من اللجنة المركزية. أما حركة حماس، فلا توجد نسب محددة لمشاركة المرأة في هيئاتها المختلفة.

<sup>21</sup> وفق تقرير الرجل والمرأة للآلة المركزي للإحصاء الفلسطيني، مع العلم أن النقابات وفق حدود المؤشر ترتبط بالاتحادات المنضوية تحت إطار منظمة التحرير فقط.

<sup>22</sup> تشكيلة القضاء 2018-2017: [http://www.wafainfo.ps/pdf/r\\_c\\_2017-2018.pdf](http://www.wafainfo.ps/pdf/r_c_2017-2018.pdf)

## مخرجات مخططة لم يتم المباشرة بالعمل نحوها بعد من قبل أعضاء اللجنة:

- تشكيل ائتلاف إعلامي لمؤسسات إعلامية، ومؤسسات إعلامية نسوية.
- مراجعة المناهج لمراعاة قضايا النوع الاجتماعي، وبخاصة إلغاء التمييز ضد المرأة وأهمية دورها في السلم الأهلي.
- تعزيز مشاركة النساء الفلسطينيات في عملية صنع القرار على المستوى الدولي.
- تنفيذ حملة إعلامية سنوياً، تستهدف 50% من صناعات القرار
- تنظيم مسيرات مركزية للضغط من أجل مشاركة النساء في عمليات صنع القرار.

## أبرز التحديات في تحقيق مخرجات الهدف الاستراتيجي الثالث حول تعزيز مشاركة النساء في صنع القرار على المستويين المحلي والدولي والتوصيات لتجاوزها:

### التحدي الأول: الفجوة بين القرارات المتخذة على مستوى الحكومة الفلسطينية وفصائل منظمة التحرير حول زيادة مشاركة النساء وتطبيقها على أرض الواقع

#### توصيات أعضاء اللجنة:

1. مواصلة طرح قضايا مشاركة النساء والضغط نحو تطبيق القرارات ذات الصلة، ومنها القرارات المتعلقة بكوته النساء، ووضعها موضع التنفيذ، هذا إضافة إلى العمل من خلال الحركة النسوية مع عضوات الفصائل السياسية، نحو تطوير الولاء إلى القضايا النسوية ضمن الحزب/الفصيل، والفصل بين الولاء الحزبي (و ما ينجم عنه من تأصيل للذكورية داخل الاحزاب) والولاء إلى القضايا النسوية.
2. الاستمرار في بناء قدرات النساء والشباب في مجال القيادة وصنع القرار وتعزيز الوعي والمبادرة نحو المشاركة السياسية والمدنية، ويشمل ذلك نشر المعرفة حول دور النساء في قضايا الامن والسلام على مستويات عدة قاعدية وجماعية.

### التحدي الثاني: استمرار الانقسام وإضعاف الأجهزة التشريعية

#### توصيات أعضاء اللجنة الوطنية:

1. استمرار الضغط نحو إنهاء الانقسام، من خلال ممثلي القطاعين الحكومي والأهلي لما فيه من مصلحة وطنية، وتعزيز لتنفيذ القرار.
2. الضغط نحو إجراء انتخابات برلمانية تشريعية وتأهيل نساء فلسطينيات لخوضها، وتفعيل مشاركة ، أعضاء اللجنة من القطاعين العام والأهلي على حد سواء في عمليات الضغط.

#### توصيات الاستشاري

تجنيد وحدات النوع الاجتماعي في القطاع العام لرصد وتوثيق أثر الانقسام على النساء والفتيات الفلسطينيات وتفعيل أدوار هذه الوحدات، بما يخدم التعرض لقضايا النساء بجرأة أكبر على مستوى الوزارة.

### التحدي الثالث - محدودية التنسيق بين أعضاء اللجنة الوطنية

#### توصيات أعضاء اللجنة ووزارات اختصاص ذات صلة:

1. الابتعاد عن تنفيذ مهام فردية وبحث فرص تشكيل لجان فرعية متخصصة وبخطط تنفيذية واضحة، لتشمل اللجان مؤسسات القطاعين العام والأهلي وتحديد الأدوار ومستوى التنسيق المطلوب، ومن أمثلة ذلك، تعزيز دور وزارة العدل في تطوير السياسات والتشريعات المتعلقة بالمشاركة السياسية للنساء والضغط نحو تفعيلها.
2. دعوة وزارات الاختصاصات ومؤسسات وانتلافات المجتمع المدني من خارج أعضاء اللجنة، للمشاركة في لقاءاتها الدورية وزيادة وتيرة اللقاءات وتبادل المعلومات.

## التحديات العامة لتنفيذ الخطة:

ظهرت خلال عملية رصد الإنجازات مجموعة من التحديات العامة التي تواجه تنفيذ الخطة، والتي استعرضها أعضاء اللجنة الوطنية، ولاحظها المقيم، وهي موزعة في الرسم البياني الموضح أدناه حسب الجهة التي أشارت إلى نوع التحدي:



هذا إضافة إلى التحديات المرتبطة بعمليات المتابعة والرصد وتوفير البيانات التي أشار إليها 90% من الأعضاء خلال اللقاءات الفردية ولاحظها الاستشاري.

## توصيات عامة لأعضاء اللجنة الوطنية:

- إعادة النظر في جدوى الاستثمار في تنفيذ القرار الأممي 1325 لصالح المرأة الفلسطينية، مقابل قرارات ومعاهدات أخرى ملزمة للاحتلال الإسرائيلي، حيث إن تنفيذ القرار يتطلب التزام جميع الأطراف المؤثرة فيه، وهذا لا ينطبق على الاحتلال الإسرائيلي الذي لم يعلن حتى اللحظة التزامه بالقرار. وبحث فرص الضغط على المجتمع الدولي من أجل ممارسة الضغط على إسرائيل لتبني القرار يعتبر مفصلياً نحو الاستفادة منه، وتوظيفه للحد من الانتهاكات الواقعة على النساء والفتيات الفلسطينيات.
- تفعيل دور المقرر في التنسيق بين أعضاء اللجنة، ومع المستويات العليا من صناع القرار، حيث اعتبر ما لا يقل عن 70% من أعضاء اللجنة المشتركين في اللقاءات، أن دور المقرر لا يزال ضعيفاً في عمليات التنسيق والتواصل بين الأعضاء، وفي الضغط نحو تبني قضايا النساء التي تناولها القرار، والخطة الوطنية بالتنسيق مع أعضاء اللجنة.
- زيادة تفعيل دور وزارة الخارجية بالتنسيق مع وزارة الإعلام في عمليات الضغط الدولي، بما يشمل توجيه الإعلام الدولي نحو قضايا النساء والفتيات الفلسطينيات المرتبطة بانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، والضغط على الحكومة الفلسطينية لتبني مواقف أكثر حزماً نحو مساءلة الاحتلال، وحث الحكومة الفلسطينية على البحث عن مصادر للتمويل الذاتي لتطبيق بنود الخطة المتعلقة بمساءلة الاحتلال، لتجنب الابتزاز الدولي في وقف الموازنات من قبل الدول المانحة نتيجة لتعرضها لضغوطات من قبل دولة الاحتلال.
- تفعيل تزويد أجهزة الأمم المتحدة بأسماء نساء فلسطينيات لدمجهن في وظائف أجهزة الأمم المتحدة المختلفة، وفي مستويات عليا.

## توصيات عامة إضافية للاستشاري حول تنظيم الخطة وتعزيز القدرة على توطينها:

- مراجعة الخطة وتطوير نظرية التغيير، بما يعزز انسجام المخرجات المتوقعة مع الأهداف الاستراتيجية المنصوص عليها في الخطة، حيث لوحظ وجود فجوة تم ذكرها سابقاً في التقرير، تتعلق بمدى قدرة المخرجات المخططة على المساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
- مراجعة الخطة من منظور قدرتها على توطين القرار على مستوى القطاعين العام والأهلي، ودمج أهداف الخطة ضمن استراتيجيات وزارات الاختصاص، باعتباره توجهاً بعيد الأمد، وبما ينسجم مع أجندة السياسات الوطنية.
- تفعيل المؤسسي للسياسات التي عرضتها الخطة حول تحسين فرص النساء والفتيات الفلسطينيات اللواتي تعرضن لانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، لدى وزارات الاختصاص مثل وزارة الاقتصاد الوطني، والأشغال العامة، والعمل، والضغط نحو مساءلة الموظفين العموميين غير الملتزمين بالقرارات الوطنية المتعلقة بتنفيذ القرار والخطة الوطنية.